شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

نصيحة الى أهل بغداد

نصيحة مجانية تماماً، لا غاية مادية أو معنوية من ورائها، إلى كل بغدادية وبغدادي والى كل زوار العاصمة هذه الأيام، طفلاً أو شاباً أو كهلاً، عاملاً أو موظفاً أو فلاحاً أو اختصاصياً مثلي، بألاّ يصدّقوا ما قاله حتى الآن وما سيقوله منذ الآن المسؤولون الحكوميون، عسكريين ومدنيين، بشأن الإجراءات المتخذة عشية زيارة الأمام موسى الكاظم الوشيكة وأثناءها.

إنها نصيحة من مجرب، وأمي المجرّبة والحكيمة كما كل الأمهات العراقيات كانت دائماً تلحّ في نصحي بأن أسأل المجرّب أكثر مما أركن إلى الحكيم.

لا تصدقوا هذا السيل العارم من التصريحات لهذا الحشد الكبير من مسؤولي عمليات بغداد ومحافظة بغداد وأمانة بغداد وغيرهم بان مؤسساتهم ودوائرهم وضعت أحسن الخطط واتخذت أفضل الإجراءات لتسهيل أداء طقس الزيارة وضمان أمن الزائرين من دون التأثير على سير الحياة العامة في العاصمة والمناطق الأخرى التي سيتقاطر منها الزائرون.

في العام الماضي، وكنت قد عدت إلى الوطن قبل بضعة أشهر من المناسبة نفسها، وقعت ضحية لتصريحات مماثلة للمسؤولين أنفسهم، أو على الأرجح ضحية لبلاهتي، فقد تعلمت من الإنكليز أن أصدق كل شيء، وصدّقت بالفعل تصريحات المسؤولين في عمليات بغداد بان كل شيء عال العال وتمام التمام، فاخترت يوماً سبق يوم الزيارة بأربعة أيام لأقصد شارع الرشيد وشارع المتنبي.. كانت تجربة حافلة بمعاناة شاقة، إذ وجدت نفسي محشوراً عند نقطة تفتيش مختنقة بالسيارات حتى إذا تجاوزتها بعد نصف ساعة أو يزيد انحشرت مرة أخرى في شارع لا تستطيع فيه السيارات أن تتقدم متراً إلى الأمام ولا أن ترجع متراً إلى الوراء. وزاد من ذلك إن قوات عمليات بغداد أغلقت جسور الأئمة والعطيفية – الأعظمية والصرافية مرة واحدة ما اضطرني وكثيرين غيري إلى المشي من ساحة عنتر إلى شارع ١٤ رمضان مشياً على الأقدام في ظهيرة يوم كافر الحرارة.

لن أُلدغ من الجُحر نفسه هذا العام.. لن أكون شبه انكليزي فأصدّق ما قاله خلال الأيام الماضية وما سيقوله خلال الأيام المقبلة ضباط الرتب العالية في عمليات بغداد وموظفو المناصب السامية في محافظة بغداد وأمانة بغداد.. قررت هذه المرة أن ألزم البيت ولا أخرج حتى إلى "راس الدربونة"، أو أن أسافر إلى خارج العاصمة التي سيظل قلبي مع بعض أهلها الذين سيعانون بسبب سوء تدبير المؤسسات المشار إليها أعلاه، وبخاصة عمليات بغداد التي من الواضح أنها تلجأ دائما إلى ما تعتبره أسهل الحلول. وأسهل الحلول في مناسبة كزيارة الإمام موسى الكاظم وكالقمة العربية وكالتظاهرات التي حدثت في العام الماضي، هو إغلاق الطرق والجسور في مدينة محتشدة لا تتحمل أن يُغلق فيها نصف شارع أو نصف جسر.

أيها البغادّة .. لا تُلدغوا من الجحر نفسه مرتين .. ألزموا بيوتكم أو اهجروا العاصمة إلى المدن الأخرى، وانتظروا أن يأتي الفرج في يوم ما من مسؤول عاقل يضع خطة أمنية تحقق للزائرين أمنهم وانسيابية حركتهم ولغيرهم استمرار حياتهم بوتيرتها الطبيعية... خطة لا تركن إلى أسهل الحلول.

المالكي اثناء اعلان الحكومة.. (أرشيف)

دولة القانون تريد مساءلة للحكومة والبرلمان في الوقت نفسه

الكتل تكلّف لجنة قانونية لاستجواب المالكي

□ بغداد / المدى

كشف نواب بارزون عن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني، امس الاثنين، عن تشكيل لجنة قانونية لتجهيز الملفات التي من المقرر ان تطرح خلال عملية استجواب رئيس الحكومة، مؤكدين وجود النصاب اللازم لإقالة نوري المالكي برلمانيا رغم امتناع الرئيس جلال طالباني عن توقيع سحب الثقة.

وكانت قادة القائمة العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري عقدوا اجتماعا أمس الأول، لمناقشة امتناع رئيس الجمهورية توقيع طلب سحب الثقة عن المالكي بحجة عدم اكتمال النصاب. وقرر الاجتماع اللجوء الى سحب الثقة عن رئيس الحكومة من خلال استجوابه برلمانيا.

وذكرت ميسون الدملوجي، المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية، ان "القوى المطالبة باستبدال المالكي وسحب الثقة عنه اتفقت على استجوابه برلمانياً".

واضافت الدملوجي في حديث لـ "المدى" ان "كتلة الاحرار والتحالف الكردستاني والقائمة العراقية اتفقوا على تشكيل لجنة قانونية لاعداد ملفات استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي بعدة قضايا"، موضحة ان "من بين تلك الملفات التدخل بعمل مجلس القضاء الاعلى وحقوق الانسان والتعذيب والسجون السرية وخروقات اخرى منها التعيينات بالوكالة لعدد كبير من وكلاء الوزراء والمناصب الأمنية والعسكرية المهمة بالإضافة الى عدم اقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

واشارت الدملوجي الى ان "اللجنة المختصة بإعداد ملفات الاستجواب هي بعضوية امير الكناني ومشرق ناجي عن كتلة الأحرار ومحسن السعدون وخالد شواني عن التحالف الكردستاني وحيدر الملا وسليم الجبوري عن القائمة العراقية".

اما مؤيد الطيب، المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني، فقال لـ "المدى"، "كتحالف كردستاني لدينا ملفات وطنية وأخرى خاصة بالإقليم سيتم طرحها في جلسة استجواب رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان".

واضاف "اللجنة التي تم تشكيلها لإعداد ملفات الاستجواب ستأخذ بنظر الاعتبار جميع الخروقات التي رصدتها القوى خلال الأعوام الماضية في عمل الحكومة".

ويوضح الطيب بالقول إن "علاقة الإقليم بالمركز والتنصل عن الاتفاقيات ستكون على طاولة الاستجواب بكل تأكيد"، ويضيف "سنطرح قضايا الإقليم بالإضافة إلى القضايا الوطنية المتعلقة بالشراكة في إدارة البلاد وخروقات الدستور وغيرها".

ويؤكد أن "طرح ملفات مثل المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها وغيرها لن يربك عمل الاستجواب وسنحرص مع حلفائنا للظهور بمظهر الفريق الواحد والمتماسك للوصول الى غايتنا وهي إقالة رئيس الحكومة".

ويلفت الطيب الى ان "اتفاقية أربيل لم تكن ورقة خاصة بالأكراد فقط بل كانت وثيقة إصلاح وطنية تضمنت إصلاح السلطات ورسم شكل ادارة الدولة بالإضافة الى تضمنها اتفاقا لإقرار ١٦ مشروع قانون لا تخص اقليم كردستان لوحده كقانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية والتوازن في مؤسسات الدولة"، ويتابع "سنحاسب رئيس الحكومة عن عدم تعيين وزراء للدفاع والداخلية حتى الآن، وهذا ليس له علاقة بالاقليم".

ويلفت القيادي الكردي إلى أن "القوى الكردستانية لم توقع اتفاقية أربيل ليكون طالباني رئيسا للجمهورية والمالكي رئيسا للحكومة وانما التوقيع كان لإصلاح النظام السياسي برمته".

ويشدد المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني على أن "الهدف الأساس من استجواب المالكي هو إثبات أن الحكومة الحالية لم تعد حكومة شراكة وانها لا تحظى بتأييد الكتل البرلمانية ونحن نجزم بحصولنا على النصاب الكافي لطرح الثقة تحت قبة البرلمان على الرغم من امتناع رئيس الجمهورية عن توقيع رسالة سحب الثقة".

ويختم الطيب بالقول "الأطراف السياسية وصلت إلى قناعة بأن ائتلاف دولة القانون لم يعد شريكا مناسبا وإنها لن تكون شاهد زور على هذه الحكومة".

وفي معرض ردها على مساعي الاستجواب البرلماني، رحبت دولة القانون بذلك مؤكدة انها سترفع شعار "الحكومة والبرلمان يستجوبان معا".

وفي تصريح لـ "المدى" قال علي العلاق، النائب عن دولة القانون، أمس "في جعبتنا ملفات مختلفة عن التحالف الكردستاني وملفات أخرى عن القائمة العراقية وتحديدا أسامة النجيفي والقادة السياسيين المجتمعين في أربيل". ويضيف سنفتح ملف اسمه "الحكومة والبرلمان يستجوبان معاً".

وهدد العلاق بفتح ملفات الوزارات الخدمية التي تحتفظ بها الكتل البرلمانية المعارضة، لافتا إلى أن "قضية رئيس البرلمان أسامة النجيفي يجب ان تناقش مع ملفات الاستجواب لأنه لا يمكن ان يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية لوحده دون الاخرين مما يعني ان الجميع سيكون تحت طائلة القانون والاستجواب".

وتمر البلاد بأقوى مواجهة بين البرلمان والمالكي، ويصفه خصومه بأنه لم يعد صالحا للتحاور أو التفاوض لأنه ينقض كل التزاماته بسهولة، كما يأخذون عليه إدارته لمجلس الوزراء دون نظام داخلي ما جعله متفردا بالسلطة يتحمل مجمل المسؤولية عن تردي الأوضاع العامة.

وطلبت ٣ كتل كبيرة من التحالف الوطني طرح بديل فوري للمالكي، وذلك بعد اجتماع تاريخي في النجف في ١٩ ايار الماضي. وقال المعارضون لسياسة رئيس الحكومة ان المالكي يخشى كثيرا انعقاد جلسة سحب الثقة لأنه يعرف التمثيل الواسع لخصومه، كما اتهموه بأنه لجأ إلى وسائل ترهيب غير مسبوقة، لمنع النواب من التصويت على حجب الثقة.

دعا أتباعه إلى عدم الإصغاء لـ"أبواق السلطة"

الصدر: هدفنا تغيير المالكي لا الحكومة

□ بغداد / المدى

افاد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الاثنين، بأنه وقع مع شركائه السياسيين الذين اجتمعوا في أربيل والنجف على تغيير رئيس الوزراء فحسب وليس الحكومة وعلى أن يكون المرشح من التحالف الوطني، معتبرا أن ذلك يقطع الطريق على الذين يتهمونه بتهديم التحالف الوطني الشيعي.

وقال الصدر في بيان صدر عنه أمس وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه "من اجل شعب العراق المظلوم ومن اجل أن ندخل السرور والطمأنينة على كل قلب عراقي غيور على أرضه ووطنه وحكومته وقعت أنا وشركائي السياسيون من الذين اجتمعوا في أربيل والنجف الأشرف على ان يكون المرشح من قبل التحالف الوطني أولا". مضيفاً "نحن وقعنا على أن نغير رئيس الوزراء فقط دون باقي الحكومة".

واعتبر الصدر أن "توقيعه وشركائه قطع دابر كل من يدعي أننا نريد تهديم التحالف الوطني، وأن لنا أجندات خارجية"، داعيا "العراقيين إلى أن لا يكونوا سماعين لأصوات السلطة وأبواقها".

وأكد الصدر أنه "مع الشعب ولن يحيد عنه، وإن كان في خطوة أخطوها ضرر عليه فلن أسير عليها ولكن لا أريد هيمنة أحد عليكم بعدما عانيتم"، بحسب تعبيره.

وفي بيان آخر قال مقتدى الصدر، أن موقفه الداعم لسحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي مشابه لمواقف الأئمة "المعصومين" حينما رفضوا الظلم، داعياً الشيعة الذين يتهمونه بشق الصف الشيعي إلى الانتظار لمعرفة حجم المؤامرة على العراق.

وقال الصدر في رد على استفتاء مقدم من احد أتباعه سأله فيه عن رأيه "بشأن الرسالة التي يوجهها إلى الشيعة الذين لا يعرفون مدى المؤامرة على العراق ويتهمونه بشق الصف الشيعي، في وقت أبصم الكثير من أهل السنة بالدم على الولاء له والمضي بسحب الثقة عن المالكي"، وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، "انتظروا إني معكم من المنتظرين" قاصداً أن المرحلة المقبلة كفيلة بالكشف عن صحة تلك الاتهامات وهوية من يسعى فعلاً إلى شق صف الشيعة.

وأضاف الصدر "وأنا لي أسوة بالمعصومين عليهم السلام (أئمة الشيعة) حينما رفضوا الظلم"، في إشارة منه إلى موقفه الرافض لبقاء رئيس الوزراء نوري المالكي في موقعه بالسلطة.

وجاء رد الصدر على اتهام أطلقه القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري ضده في ٦ حزيران الحالي، واعتبر فيه ان الصدر يعمل على "شق الصف الشيعي" وإضعاف التحالف الوطني من خلال إصراره على سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، وفي حين اعتبر هذا الإصرار "اصطفافاً" مع بعض الأطراف التي تنفذ أجندات إقليمية، دعاه إلى إعادة النظر بموقفه.

وفي توقيع له طالب السيد مقتدى الصدر، أتباعه بجمع صفوفهم لإثبات أنهم الكتلة الأكبر في التحالف الوطني. منتقداً بقسوة أفراد تنظيم "المرابطون" المشكل من قبل مجموعة من العناصر التي ادعت أنها انشقت عن تياره قبل بضعة أيام.

وقال الصدر في رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن انشقاق حركة "المرابطون" بدعم من ائتلاف دولة القانون وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، إن "كل ذلك لا لأجل سحب الثقة، بل لأجل اقتراب الانتخابات"، مبيناً أنهم "يريدون تشتيت أصواتكم، فقد أحزنهم إنكم أكبر كتلة في العراق كله".

ودعا الصدر أتباعه بالقول "أنا انتظر ما انتم فاعلون لكي توحدوا صفوفكم وتكونوا اكبر مما انتم عليه"، متسائلاً "هل تعينوننا على ذلك أم انتم ممن يسير عكس ما نسير".

ولفت الصدر إلى أن "الجميع يعلمون إننا اكبر من يملك قاعدة فاثبتوا ذلك لهم، فاجمعوا أمركم ووحدوا صفوفكم ولتسر قافلتكم ولا يهمكم أن نبحت الكلاب أم لا"، بحسب تعبيره.

وكانت جماعة تطلق على نفسها اسم "المرابطون" أعلنت عن انشقاقها عن التيار الصدري بهدف "تصحيح مسيرة" التيار، وهددت في بيان تعريفي بنفسها أصدرته في (٣ حزيران ٢٠١٢) كلا من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، وقالت إنها "ستثأر" منهم.

واتفقت الكتل السياسية المعارضة لرئيس الحكومة المجتمعة التي اجتمعت في أربيل، أمس الأحد (١٠ حزيران الحالي)، على مواصلة تعبئة القوى النيابية لمواجهة "ظاهرة التحكم والانفراد" بإدارة الحكومة، فيما قررت توجيه رسالة توضيحية إلى رئيس الجمهورية يجري التأكيد فيها على صحة تواقيع النواب وكفاية العدد المطلوب دستورياً لسحب الثقة.

المالكي

الصدر

العراقية الحرة ومجلس نينوى يسعيان لاستجواب أثيل النجيفي

□ بغداد / المدى

كشفت الكتلة العراقية الحرة، أمس الاثنين، عن توجهات داخل البرلمان ومجلس نينوى لاستجواب المحافظ أثيل النجيفي، عازية السبب إلى إصدار القرارات وعقد الصفقات بشكل "فردي".

وقالت النائبة عن الكتلة العراقية الحرة آمنة سعدي في بيان صدر أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، "هناك خلافات بين محافظ نينوى أثيل النجيفي وأعضاء مجلس المحافظة على خلفية عدم التزامه بالدستور والمادة رقم ٢١ من قانون مجالس المحافظات وتصرفه الفردي بإصدار القرارات وعقده صفقات مع بعض الجهات بمخالفة آراء وتوجهات أعضاء المجلس".

وأضافت سعدي "وردت شكاوى عديدة من أعضاء مجلس نينوى بشأن عدم احترام آرائهم وتعامل النجيفي معهم بفوقية واستعلاء وعدم حضورهم جلسات مناقشة العديد من المشاكل المصيرية"، من دون أن يوضح البيان إذا لم تكن تتم دعوتهم أو منعهم من حضور المناقشة.

وأكدت سعدي أنه "تم التشاور بين أعضاء مجلس النواب وبعض اللجان النيابية مع مجلس المحافظة بشأن استجواب النجيفي في مجلس النواب أوالبدء بجمع تواقيع نيابية لتسليمها إلى مجلس الوزراء وفقاً للنظام الداخلي لغرض إقالته من منصبه".

وكان نائب رئيس مجلس محافظة نينوى دلدار الزيباري قد اتهم، في ٥ حزيران الحالي، محافظ نينوى أثيل النجيفي بالسعي لـ"إسكات" معارضيه وطرح مواقف وفرض إجراءات لا يخوله بها الرأي العام المحلي أو طبيعة منصبه وصلاحياته، كاشفاً عن وجود محاولات لإقحام المحافظة في مواقف متقاطعة مع طبيعتها.

فيما اتهم محافظ نينوى أثيل النجيفي، في (٦ حزيران الحالي)، أطرافاً في مجلس المحافظة بنقل "المعركة السياسية" من العاصمة بغداد إلى المحافظة، واصفاً هذه المحاولة بـ"اليائسة"، فيما أكد أن البعض قد راهنوا على الخاسرين في الأزمة السياسية الراهنة. ودعت قائمتا نينوى المتآخية وعشتار في مجلس نينوى في، (٦ حزيران الحالي)، نائب رئيس المجلس دلدار الزيباري إلى إبعاد خلافاته الشخصية عن عمله، مؤكدة أنها تؤثر سلباً على عمله في متابعة الأمور الإدارية والخدمية.

وكانت جلسة مجلس نينوى التي انعقدت، في (٥ حزيران الحالي)، قد شهدت مشادة كلامية بين نائب رئيس المجلس دلدار الزيباري ومحافظ نينوى أثيل النجيفي أدت إلى انسحاب الأخير من الجلسة.

وتشهد محافظة نينوى، ومركزها الموصل، نحو ٤٠٥ كم إلى الشمال من العاصمة بغداد، خلافات سياسية بين الكتلتين الرئيستين بمجلس المحافظة، الحدباء ويقودها العرب، ١٩ من أصل ٣٧ مقعدا يتألف منها المجلس، وكتلة نينوى المتآخية بقيادة الكرد، ولديها ١٢ مقعداً. وأعلن أعضاء نينوى المتآخية عن انسحابهم من مجلس نينوى بعد الجلسة التي تلت تشكيل الحكومة المحلية في نينوى في نيسان من العام ٢٠٠٩، بسبب "استحواذ قائمة الحدباء على جميع المناصب الإدارية"، لكنها أنهت مقاطعتها في الثاني من نيسان ٢٠١٢، مبينة أن القرار جاء لإنهاء الخلافات، فيما أكد النجيفي أن الاتفاق جاء بعيداً عن أي "صفقة سياسية". وكان ١٥ عضواً عربياً وممثلو الشبك والإيزيديين في مجلس محافظة نينوى انسحبوا، في ١١ نيسان الماضي، من جلسة مجلس المحافظة، بعد عودة قائمة نينوى المتآخية الكردية إلى المجلس، الأمر الذي عزاه عضو مجلس المحافظة عن الحزب الإسلامي يحيى عبد محجوب إلى اتفاق مجموعة من قائمة الحدباء وقائمة نينوى المتآخية على منع دخول الصحافيين إلى الجلسة وجعلها سرية، وتوزيع مناصب اللجان داخل المجلس.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون